

عن جريدة الإيمان بالله!

د. عبد الوهاب الأفندى

■ في المسلسل الكوميدي التلفزيوني سريطاني المشهور «عم سيدى رئيس وزراء» الذى كان يعرض فى مانحينيات كان هناك مشهد يجري فيه وار بين كبير مسؤولى الخدمة المدنية سير همفري، ورئيس الوزراء جيم كر حول تعين اسقف فى منصب اخر. ويوضح سير همفري الذى يتولى روح تعقيدات المسألة لرئيس الوزراء الكنيسة تفضل تعين المرشح حداثي على المرشح التقليدى. وحين تفسر رئيس الوزراء عن الفرق بين حداثي والتقليدى، يوضح سير همفري ان حداثي هو الذى لا يؤمن به بينما التقليدى هو الذى يؤمن به جود الله.

(2) عندما يتساءل رئيس الوزراء عن سبب تحفظ الكنيسة على تعيين بالله وقبولها بملحد، فيجيبه سير همفري بأن الكنيسة هي الآن سيدة اجتماعية لها مصالحها ملاكها، وهي مهتمة باقامة التوازن لذاتها بين فئة المؤمنين والمتشكين. يسوق ذلك فان القسيس المؤمن بالله يعارض دور الملكة في رئاسة الكنيسة، وهو دور لا يمكن فعله عن جهود وجود الكنيسة. ويتساءل رئيس الوزراء اذا عن دور الله؟ فيجيب سير همفري: دور يمكن وصفه بأنه «خيال».

(4) الواقعه الاولى كانت في مقاولة اذاعية
مرتها النبي، بي. سي مع كبير اساقفة
تنتمي بروان ويليمار، البحير الاعظم
الكنيسة الانجليالية خلال زيارته
خيرية للخرطوم، وسألته المذيع فيها عما
كان يؤمن بالله، السؤال مستغرب في
ذاته، ما لم يكن لدى المذيع اسباب
فعه للاعتقاد بأن هناك اسبابا تضع
الايمان موضع الشك. وبالفعل فان
اسابة كبير الاساقفة كشفت عن السر،
حيث ان ويليمار اكد فعلها بأنه يؤمن
له بكل كيانه وقلبه، وبكل الأمل، وانه
مستعد لراهن بحياته على هذا الايمان.
كذلك اضاف فورا: اما اذا كنت تقصد
نني اعرف بوجود الله معرفتي بأنك
لن تجلس امامي هنا في الخرطوم، فلا.
اما بيت القصيدة، فكبير الاساقفة
صرح هنا بأنه يأمل ان يكون الله
وجودا، ولكنك غير متتأكد من وجوده!

(5) الواقعه الثانية كان بطلها رئيس
وزراء البريطاني توني بلير الذي
أصر في مقابلة تلفزيونية بأنه اتخذ
قرار حول غزو العراق من منطلق
إيمان بالله، وأنه يؤمّن بأن الله

(6)



تصعید امریکی و برود ایرانی

■ اعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش ايران مصدر قلق للامن القومي الأمريكي، مضيفا بذلك بعدا جديدا لاتهامات أخرى من العيار نفسه، اطلقتها وزيرة خارجيته السيدة كوندوليزا ريس امس الاول، وقالت فيها ان ايران هي التحدى الاكبر والمول الرئيسي للارهاب.

هذه الاتهامات تأتي في نطاق حملة التصعيد ضد ايران من قبل الادارة الأمريكية الحالية، بسبب عودتها التخصيب اليورانيوم بعد قرار وكالة الطاقة الذرية الدولية احالة برنامجها النووي الى مجلس الامن.

من الواضح ان ادارة الرئيس جورج بوش تعيش ازمة حقيقة، تتلخص في كيفية تعاملها مع الملف النووي الايراني، فهي تدرك جيدا ان الحلول الدبلوماسية وصلت الى طريق مسدود، والحلول العسكرية مكافحة للغاية لما يمكن ان يترتب عليها من نتائج خطيرة.

فرض عقوبات اقتصادية على ايران من قبل مجلس الامن الدولي، مثلما لم امس خافيهير سولانا منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، ربما يكون المفجر للازمة الاخطر في منطقة الشرق الاوسط. فالنظام الايراني لا يمكن ان يتقبل هذه الخطوة دون الاقدام على ردود فعل انتقامية. والوجود العسكري الأمريكي في العراق هو الميدان المرجح في هذا المخصوص.

اما اللجوء الى الخيار العسكري، وهو خيار لم يستبعد ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي اثناء كامته التي القاها في الاجتماع السنوي للوبي اليهودي في الولايات المتحدة، فإنه خيار غير مجد، يجمع الخبراء العسكريون بتأثيراته المحدودة على البرنامج النووي الايراني، بسبب اقامة المنشآت النووية الايرانية في اماكن متفرقة ومحصنة ضد الهجمات الجوية.

ابان تملك اواقة انتقامية يمكن ان تأخذ اليمى في حال خيارات امرיקية صعبة بكل المقاييس وما هو اصعب منها وجود ادارة امرיקية تفتقد الى ثقة شعبها وثقة العالم بأسره في الوقت نفسه.

مُعْضَلَةُ نَائِبِ رَئِيسِ الْجَمْهُورِيَّةِ فِي مِصْر

* محمد عبد الحكم دیاب *

أمين نور وعبد الناصر الزهيري وأميرة ملش وغيرهم فيعطي تأشيراً عكسياً، وإن كان باختياره هذا يهدف إلى تشويه القضاة عند الصحفيين، ودق إسفين بينهم وبين القضاة. إلا أن الحسابات الغبية لا تمكّنه من رصد التحولات والمتغيرات التي حدثت في الشارع المصري، وبين القوى السياسية، بشكل وضع السلطة في خندق واحد، فنالت تعاطف قطاعات عريضة ممثلة للشعب، في النقابات والمنظمات الأهلية وجهاز الدولة وبين عموم الناس.

ويبدو أن صفات الشريف، قطن لهذا المأزق فأراد أن يخفّف منه لحسابه، وتقرّباً لحسني مبارك، الذي ما زال مصدر رجاء لإبقاءه رئيساً لمجلس الشورى، إذا ما أزاحه «الرئيس الموازي» في المؤتمر القادم للحزب الحاكم، المقرر في أيلول / سبتمبر القادم، من منصب الأمين العام، ليفسح لنفسه الطريق لقيادة الحزب الحاكم، فانتصر الشريف لحمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان السابق، شخصية مفضلة ومدللة لدى حسني مبارك، وأظهره بمظاهر صاحب اليد العليا، المتسامح أمام «صلف» الصحفيين، المتفضل عليهم بالتنازل عن القضايا التي رفعها ضدهم، وغطى بهذه التنازلات، على استمرار قانون الحبس في قضايا النشر.

كنا نظن أن هذه «العائلة» تملك وعيّ يمكنها من مراجعة تصرفاتها، وتحذو حذو رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، مارغريت ثاتشر، والتي عندما شعرت بحرج قد يتسبب فيه نشاط ابنها مارك، المالي والتجاري، أبعدته عن بريطانيا، كي لا يصبح نقطة ضعف تمكن المعارضة العمالية منها، بما يطعن في جدارتها للحكم. وكان قد نسب لها أنها تدخلت لدى السلطان قابوس بن سعيد ليرسي على ابنها عطاء تشبييد الجامعة العمانية، وكانت تكلفتها 350 مليون جنيه استرليني بأسعار الثمانينيات، وكم من مرة زار فيها حسني مبارك زعماء حليجين وغير حليجين، يطلب منهم إرساء عطاءات وأعمال على ابنه الأكبر، وهو إذا لم يكن قادرًا على التعلم من تجربته المصرية، فأولى به أن يستفيد من تجربة ثاتشر مع ابنها مارك.

السرطان.. تضاعفت ست مرات، واحتلت مصر المركز الأول فيها، وتتفوقت على ما غيرها في عدد المصابين بالفشل الكلوي، ليتجاوز عددهم أكثر من عشرين مليون نسمة من شعب تعداده 72 مليونا.

وبماذا نسمي وعد حسني مبارك، الذي لم ينفذ منذ أكثر من سنتين يالغاء الحبس في قضايا النشر؟ هل نسي الصحفيون أن الذي غلط الأحكام ضد الصحفيين سنة 1995 كان حسني مبارك؟ لم يكن عبد الناصر الزهيري من صحيفة «المصري اليوم» أول من وقع تحت طائلة هذا القانون الملغظ، ولن تكون أميرنا ملش بصحيفة «الفجر» المستقلة آخرهم.. التدليس نempt ثابت في حكم مصر. تم توظيفه في حملة «التمديد» و«التوريث» وبعد استقرار التمديد وضمان التوريث، يحتاج «الرئيس الموازي» إلى تتويج قبل غياب الوالد، وهذا التتويج الذي من المتوقع أن يتم بـ«العافية» أصبح في غير حاجة إلى وعود، من ذلك النوع المتضمن في برنامج حسني مبارك الانتخابي، بتعديل الدستور بما يسمح باستقلال القضاة، وحرية إصدار الصحف وتكوين الأحزاب.

وذلك لأن «الرئيس الموازي» انتقل بالتدليس خطوة متقدمة.. يقود فيها هجوماً بائساً بمعاركة الوالد على أهم سلطتين في مصر، واحدة جماهيرية.. تشكل الرأي العام وتؤثر فيه، هي سلطة الصحافة. أما السلطة الأخرى فهي سلطة «دولية»، إذا جاز التعبير، أي أنها واحدة من السلطات الثلاث، التي تبني عليها الدولة الحديثة.. وهي سلطة القضاء، المنوط بها تطبيق القانون وإفوار العدالة، يصفى فيها كل من تجرأ على كشف صور تزوير الانتخابات، لكي لا يبقى إلا قضاة وصفتهم المستشارة نهى الزيبي، في مذكراتها التي سجلت فيها، كشاهد عيان، وقائع التزوير بـ«المنبطحين». وما فات «الرئيس الموازي» أنه وهو يقوم بهذه التصفية يقرب ما بين الصحافيين والقضاة، دون أن يدرى يأتي اختياره

برنامج الدولار مقابل المقالة لتجمیل الاحتلال الامريکي

* هیفاء زنگنه

اصلحت بمتناول اليد». وماذا عن مدينة سامراء التي عانت الأمراء من التفجيرات وهجوم القوات الأمريكية وبناء سور حولها وتغيير قبة جامع الإمام العسكري، هل بإمكان سكانها أن يصدقوا تصريحات مصدر مسؤول في وزارة البليات والأشغال العامة القائلة: «إن الوزارة أعدت خطة لتحديث المخطط الأساسي للمدينة وتنظيم شبكات الطرق والخدمات الأساسية وتطوير القطاعات السكنية التجارية فيها». وتاتي تصريحات وزير العمل والشؤون الاجتماعية إبراهيم هادي صالح بان «العراق يخطو خطوات واسعة وواحة بالنهوض بالطفولة والمرأة وتوفير الحماية الاجتماعية وخلق بيئة آمنة ومستقرة تشجع على الاستثمار والاستفادة من برامج الأعمار والإصلاحات الاقتصادية»، لتؤكّد للقارئ بما لا يقبل الشك بان الاموال الأمريكية المدفوعة لنشر الاخبار والمقالات في الصحافة المأجورة تعمل على تحسين صورة الوزراء العراقيين فضلاً عن المسؤولين الأمريكيين. والا ما معنى تصريح وزيرة الاتصالات جوان فؤاد معصوم بأن «خدمة الهواتف العمومية مهمة جداً بالنسبة للمواطن فهي تسهل اتصالاته في أي وقت أو مكان».. مشيرة إلى أن وجود الهواتف العمومية في شوارع بغداد تعد ظاهرة حضارية تضاهي ما موجود في دول العالم!

ان القاء نظرة سريعة على برنامج عمل وحدة التوجيه والاعلام العسكرية الأمريكية يبين بان خلط الحقائق بالأكاذيب، بالنسبة اليهم، عمل يومي ومشروع، يقومون من خلاله برسم صورة جديدة للعراق لا تشبه الواقع الريري. وفي ظل غياب الصحفة الوطنية وتهديد وترويع الاصوات المستقلة، تحول اعلام الاحتلال الى حرية موجهة الى قلب الحقيقة. فصار الغزو تحريراً، و فعل المقاومة ارهاباً، وقوات الاحتلال هي القوات متعددة الجنسيات، وصار استهداف قوات الاحتلال قتلاً للمدنيين واستهدافاً للمواطنين. وباتت الديمقراطية وحقوق الانسان ملكاً صرفاً لقوات الاحتلال والمعارضين معها، وكل من دخل العراق غازياً ومنتقاً هو مدافع عن الحرية. لذلك لم يعد من المستغرب استهداف الاحتلال وميليشياته لحياة الاعلامي المستقل ومحاربته اجهزة الاعلام المتسلكة بالقيم والمواضيع الاخلاقية للملهنة، ووحدة العراق واستقلاله، وما حوارت اغتيال الصحافيين المتزايدة واجبار آخرین على مغادرة العراق غير مثال آخر على تفريغ العراق من اصواته المستقلة.

لتجمیل الاحتلال الامريکي

للدعم المادي غير المباشر منها. كما بات معروفاً تدخل القيادة العسكرية الامريكية ومن خلال برنامج الدعاية والاعلام العسكري في كتابة ونشر المقالات الدعائية الروجية للسياسة الامريكية، والدالة على تحسن الاوضاع الامنية في العراق، وترحيب المواطنين بوجود قوات الاحتلال، وتشويه صورة المقاومة الوطنية وعلياتها المستهدفة لقوات الاحتلال. حيث تم نشر مقالات من هذا النوع في العديد من الصحف العراقية حيث ثلقت ادارة الصحف مبلغاً لقاء نشر مقالات بعنوان «تخصيص ميزانية كبيرة لبناء العراق».

وقد صرخ الجنرال جورج كيسى، قائد القوات الامريكية في العراق، منذ ايام، بان القوات الامريكية ستواصل دفع المال لاجهزة الاعلام العراقية لقاء نشر مقالات وأخبار تحسن وتجمل من صورة القوات الامريكية. وان نتيجة التحقيق في قضية نشر المقالات لقاء اجر مدفوع تشير الى ان جهاز الدعاية والاعلام العسكري كان يقوم باداء عمله ضمن صلاحياته ومسؤولياته. وزاد من الطين بلة تصريح مسؤول الوحدة الذي بدا مستغرباً من الضجة الاعلامية التي صاحبت نشر الاخبار مؤكداً بان نشر المقالات والتحليلات المدفعية التمن في صفحات الرأي العراقي مسألة عاربة!

في ضوء هذه التصريحات المهينة لمضمون ومصداقية واخلاقية العمل الصحافي المستقل، كيف نقرأ الاخبار والتحليلات السياسية المنشورة في الصحف العراقية الداعومة من قبل الاحتلال؟ وكيف نلتقي الاخبار المدونة فيها؟ وهل نصدق، مثلاً، تصريح الطالباني المنشور في جريدة الصباح ومفاده «أن الائتلاف والتحالف عائلة واحدة». وفي ظل تزييف الاخبار الاقتصادية، هل نصدق الخبر القائل: «خصصت وزارة المالية خمسة تريليونات و300 مليون دينار لاصلاح البنية التحتية لحقول النفط الجنوبية». وهل صحيح ان ازمة الكهرباء سببها المواطن العراقي المiskin، كما ينص الخبر التالي: «شدة غموض يكتنف هذه الأزمة التي لا يبدو انها مرشحة للانفراج، بل انها تذبذب بالخطر في ظل الازيداد

ان متابعة الاخبار السياسية والاقتصادية والامنية، التي يتم بثها نشرها من قبل معظم اجهزة الاعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية في العراق المحلت، تدفع القارئ والمشاهد الى التوقف طويلاً مستغرباً متسائلاً: ترى عن اي عراق يتحدثون؟ هل هو العراق الذي نعرفه بيدنا ما يمرره من كوارث وانتهاكات وجرائم، عراق تنهشه سلطة لاحتلال وسياسي الطائفية البغيضة والعرقية والطائفية والميليشيات التي تختالت ايامه وليلاه، ام انه العراق الذي يصورونه مزوفاً بماكياج ديمقراطي والحرص على حقوق الانسان؟

ويبدو التناقض ما بين الواقع المير والسراب في اوضح صوره عندما شاهد وزير الداخلية بيان جبر صولاغ متقدماً في مؤتمر صحافي، لقيه قناة العراقية، الناطقة باسم سلطة الاحتلال، مباشرة وهو يؤكد بسيطرة وزارة الداخلية التامة على الحالة الامنية واستتباب الاستقرار، حينما يتم، في الوقت ذاته، قصف الزاوية الخضراء حيث يقع الوزير حتىما بظل سفارتي الاحتلال الامريكية والبريطانية. مما يعيد الى ذهان صورة وزير الاعلام في النظام السابق محمد سعيد الصاف، ي شهر آذار (مارس) 2003، وهو يصرح بان القوات العراقية مسيطرة تماماً على الوضع بل ومنتصرة بينما ينظر الصحافيون والعالم بذهول، الى اللحظة ذاتها، الى الدبابة الامريكية وهي تقف خلفه.

واستكمالاً لصورة التناقض ما بين الحقيقة وصناعة الخبر المفبرك من تصوير ايديولوجي معين ومن ثم نقله الى القراء كحدث مجرد، كل ما علينا عمله هو قراءة خبر نشرته الصحافة العراقية، يوم 7 آذار (مارس) 2006، مفاده ان وزير الداخلية صولاغ عقد اجتماعاً واسعآً ضم كلاً الوزارة والمدراء العامين للسفر والجنسية والدفاع المدني العمليات والحدود والجرائم الجنائية والمستشار القانوني لبحث وضع الامنية في البلاد والجهود المبذولة لتشكيل الحكومة المقبلة.

اما اذا ما تذكرنا بان صولاغ هو الوزير المشرف شخصياً على سجون تحقيقات وارهاب معاوיר وزارة الداخلية، لادركتنا بان الكذب في نقل خبر، ولا اقول التضليل الاعلامي لان الاخير يفترض بعض درجات ذكاء في الصياغة والابهام، يبلغ اقصى الوضوح عندما تصاغ تكلمة خبر بالشكل التالي: «مصدر مسؤول في الوزارة ذكر في تصريح صحافي ان الوزير أكد خلال الاجتماع على ضرورة اتخاذ الجانب قانوني في الاجراءات التحقيقية وضرورة احترام حقوق الانسان بما